ثورة ممداني ضدّ تحالف الأوليغارشيا والصهيونية

لميس أندوني

شكّل فوز الشاب الشجاع زُهران ممداني برئاسة بلدية نيويورك ضربةً للرئيس الأميركي ترامب وسياساته العنصرية وأذرعه الفكراء. وشكّل ضربةً لقيادة حزبه «الديمقراطي»، وحوّل ما كان يعرف بحزب الطبقات الوسطى والعمّال والأقليات شريكاً في «حكم الواحد بالمائة»، النخبة التي تستحوذ على أكثر من 40% من الثروات ومجامع الدخل في أميركا. حقّق ممداني ذلك في معقل الرأسمالية الأميركية في نيويورك، التي استجاب سكّانها لصرخته ضدّ هيمنة مجموعة من الأثرياء على مدينة تعاني الفقر، حيث يُسحق الكادحون باسم «الحلم الأميركي»، وبديمقراطية الأقلية المتنفّذة «الأوليغارشيا».

ما حدث في نيويورك أحدث خرقاً في المنظومة الفكرية للرأسمالية النيوليبرالية، التي سطت بمفاهيمها وممارساتها غير الإنسانية على دول العالم وشعوبه. فجاء الردّ من سكّان نيويورك في إسقاط أقنعة مدّعي الديمقراطية الزائفة. كذلك قال ممداني إنها مدينة المهاجرين في بلدٍ يحاول رئيسها إبعاد المهاجرين وترحيلهم. بل وتجريمهم. لم تتبنَّ بعد أبعاد وصول ممداني إلى منصب عمدة نيويورك وتداعياته، والأرجح أن يحاول «السيستم» أن يردّ، بقسوة، إلا إذا انضمّت أصوات مدن أميركية أخرى. فليس سهلاً السكوت على تحدّي رأسمالية الاستغلال التي تبني أرباحها اعتماداً على «داكيون العرق»، أي التجمّعات العمّالية، التي هي في معظمها من فقراء ومهاجرين في مخازن ضيّقة، لتأمين عمالة رخيصة تفتقر إلى أدنى حقوق الحياة الصحّية والمادّية، سُخرة مخفّية بين عمارات نيويورك الشاهقة. فلا يُسمع أنين العذاب، ولا أهات الموت.

يمتاز ممداني بثقافته وبلاغته، لكنّه لم يستمد قوته من معرفته وعلمه، بل من الانخراط المباشر في حركات الاحتجاج في الشارع والجامعات، فكان في الساحات وعلى الأرصفة بين الناس، وجاءت حركة الجامعات ضدّ حرب الإبادة في غزّة لتوفّر له، ولمن يؤمن بالعدالة ويرفض الظلم الطبقي، مساحة تراكمت فيها قضايا العدالة والتحرر كلّها، المتقاطعة عضوياً. فهو لم يركب موجة تأييد الشعب الفلسطيني، بل كان التزام القضية الفلسطينية جزءاً من وعيه، ووعي كثيرين ممّن قادوا حركات التضامن ومعارضة الحروب الأميركية عقوداً. لذا، لم يكن تحدّيه نفوذ اللوبي الصهيوني مُفتعلاً، بل جزءاً من إيمانه بضرورة تحرّر المسؤول، المُنتخَب في أي موقع، من استعباد رأسمالية صناعات الأسلحة وتجّار الحروب. بهذا يمثّل ممداني وعياً نوعياً ازداد اتساعاً وتعمّقاً، ردّاً على حرب الإبادة الإسرائيلية في غزّة.

اتجه جيل من الشباب، وحتى من أجيال أخرى، نحو قراءة أدبيات تحرّرية واشتراكية، كان كثيرون لا يجرؤون على الاقتراب منها، إذ كان حاجز الخوف من تهم الشيوعية ومعاداة السامية يقف «بعبعاً أحمر»، فجاءت النتيجة تسونامي نيويورك. وليس ممداني أول من حمل هذه الفكر، لكنّه الأول الذي استطاع حملها بعيداً حتى تحدّي حُكم واحد من معاقل الأوليغارشيا، وهو بلدية نيويورك، التي تجاهلت قيادة الأثرياء لها سكّان المدينة وفقراءها. وقد لا يتفق الجميع مع كاتبة هذه السطور، التي ترى (مع ذلك) أن تحوّل الراي العام حيال إسرائيل أزال عقبةً وقفت أمام تقدّم مئات من السياسيين في أميركا، وكان ذلك ضرورياً لصعود ممدانيّ، خصوصاً أن نسبةً من يهود نيويورك أنفسهم انقلبوا ضدّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وبعضهم انقلب على إسرائيل نفسها.

> ما حدث في نيويورك أحدث خرقاً في المنظومة الفكرية للرأسمالية النيوليبرالية ومفاهيمها

وهنا لا بد من الإضاءة على بُعد مهم في التاريخ السياسي للبيض الأميركيين، فمعروفٌ أن كثيرين من الناشطين والمثقّفين شاركوا في حركات العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية، لكن نزاعاً أو تناقضاً كان لدى كثيرين منهم، بين تأييدهم إسرائيل والتزامهم مفاهيم الحرية والعدالة. لا نستطيع القول إن ذلك «الانفصام» في المواقف قد انتهى، لكن بروز أصوات وشخصيات مهمّة يهودية دانت إسرائيل، وحتى الصهيونية، أحدث هزّة غير مسبوقة بين اليهود في أميركا، فاختار كثيرون منهم الوقوف مع ممداني، والمضي معه ضدّ إفقار نيويورك وظلم أهلها. ففوق تقديرات لأعضاء اللوبي الصهيوني الرسمي (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «أيباك»)، فإن 25% إلى 50% من الناخبين اليهود انتخبوا ممداني، ولم يبالوا بهجوم إسرائيل عليه، ولا بحملات التشويه التي طاولته، وهذا وحده كافٍ ليكون نقطة تحول مهمة.

وبدت قيادتا الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، في غاية البشاعة خارجياً وداخلياً، فلم يعد ما يميّز «الديمقراطي» عن «الجمهوري» (على مستوى القيادة على الأقلّ) سوى أن الأخير، بالأخص الرئيس ترامب، أصدق في التعبير عن حقيقة السياسة العنصرية الأميركية التي يمارسها الحزبان، فالحزبان تنافسا (ويتنافسان) في تنفيذ (وفرض) سياسات نيوليبرالية، تحرم المواطن أمنه وحقوقه، بل تسحب منه حقوقه الاقتصادية والمدنية كلّها، المكتسبة عبر عقود من التغيّرات والنضالات السياسية.

وعليه، يجب توقّع حرب على ممداني، مع أن هناك محاولات من بعض أصحاب رؤوس الأموال للتواصل معه. هو قد يكرهون ممداني نفسه، ولكن هناك إقراراً بأن تحوّلاً كبيراً يحدُث في نيويورك، وأبعد من حدودها بكثير، لا يمكن تجاهله. كذلك إن نوبات الاحتقار التي تصيب ترامب، وكراهيته ممداني فكرةً ورجلاً مسلماً، تضعان السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال في حرج، فانتصار ممداني انتكاسة للإسلاموفوبيا، خصوصاً أن الرجل لا يخجل من أصوله ولا من دياناته، فكرامته وافتخاره بجذوره علناً يضعفان الساسة العنصريين وتلزمهم، ولو مؤقّتاً، بالتراجع.

من الصعب تقليل أهمية الحدث الذي هزّ نيويورك والعالم في الوقت نفسه، يجب عدم توهم أن فوز ممداني سيحرّر العالم من الاستغلال والممارسات البشعة للاستعمار، لكن انتصاره أعطى دفعة لحركات مماثلة، بعضها موجود، قد لا تنتصر على النظام العالمي، لكنها تتحدّاه وتقلّل من سطوته. هذا إن لم يُؤدّ ممداني، وحينها ستكون تلك حملة قمع عالمية ضدّ الأجيال الجديدة، التي لا تخاف القمع، ولا تابه لكل إغراءات الشركات الكبرى والحكومات. ... نحن أمام بداية تغيير، ويجب ألّا نتفاجأ برِدّات فعل قاسية على من هزّ العروش.

(إعلامية من الأردن)

السودان والبحر الأحمر في خطر

محمد صالح المسفر

1

مرّ السودان في العقدين الماضيَيْن بأخطر الأزمات التي يمكن أن يتعرّض لها بلدٌ عربيّ، تراوحت بين فصل جزء عزيز وكبير وغنيّ بالموارد منه، وحصار وعقوبات غربية، وصراعات مسلّحة ونزاعات سياسية، وأزمات حُكم تغذّيها أطراف داخلية وخارجية. وقد كتبتُ مقالَين في صحيفة الشرق القطرية في عام 2004، بعنوانَي: «السودان في خطر»، و«أنقذوا السودان يا عرب قبل الضياع»، حينما اشتدّت الأزمة. وقلتُ في منتدى ثقافي في عمّان في عام 2010 إنّ «السودان يسير نحو التجزئة والتفتيت». لكن هذه النداءات، التي تخلتج في صدور الشعوب العربية أيضاً، لم تجد آذاناً صاغية، ولا أفعالاً رسمية عربية، تحول دون انفصال جنوب السودان عن شماله عام 2011. ثمّ سقطت حكومة عمر البشير عام 2019، واشتدّت الانقسامات والأزمات. وقد رمت دولة قطر بكل ثقلها لإحلال السلام في إقليم دارفور، ولكنّ قوىً سودانيةً وإقليمية وعربية حالت دون تحقيق الاستقرار في السودان عامة.

> إذا تُرك الأمر على حاله، فالخوف أن تتمدّد قوات حميدتي لتصل شواطئ البحر الأحمر، وتفرض هيمنتها على موانئه

2

يعيش السودان، منذ إبريل/ نيسان 2023، حالة حرب شرسة بين قواته المسلّحة، بقيادة رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات المرتزقة «الدعم السريع»، بقيادة هولاكو العصر محمّد حمدان دقلو (حميدتي). وقد اجتاحت جحافل مغول العصر هؤلاء في 27 الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، بعد حصار 18 شهراً، أنهك السكّان، فانعدم الدواء وكاد الغذاء أن ينعدم، وجفّت مياه الشرب، ثمّ اصطرت قوات المرتزقة المدينة بقذائف المدفعية الثقيلة وقنابل الطائرات المُسيّرة والصواريخ الفتّاكة، التي حصلت عليها من دول مجاورة، ومعها دعم مالي ولوجستي من أطراف حباها الله بسعة في المال، لكنّها لا تعرف كيف تنفقه إلا في دمار الأوطان، وتفتيت وحدتها، والعبث بثرواتها. ولم تكن وحشية مرتزقة حميدتي تقلّ عن وحشية إسرائيل وقسوتها وبربريتها ضدّ أهلنا في غزّة والضفة الغربية، فراحت تدمّر الفاشر بمَن فيها وما جاورها، وتذبح سكّانها المدنيين، وتنكّل بأطفالها. ولعلّ العبرة المؤلمة خنقتْ كلّ من شاهد ذاك الطفل (لم يبلغ الخامسة) ومصيره المجهول، حين استُنجد جائعاً خوفاً من أحد المرتزقة يلاحقه.

وقد عبّر أمير دولة قطر، سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في خطابه أمام المشاركين في مؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، في الدوحة، عن الصدمة من هول الفظائع التي ارتُكبت في الفاشر، وأكّد «إداننا القاطعة لها. وهل كنا بحاجة إلى دليل آخر لندرك أن تجاهل العبث بأمن الدول وسيادتها واستقرارها، وسهولة إدارة الظهر للحروب الأهلية وفظائعها، لا بدّ أن يقود إلى مثل هذه الصدمات؟ لقد عاش السودان أهوال هذه الحرب منذ عامين ونصف، وقد آن الأوان لوقفها، والتوصل إلى حل سياسي يضمن وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه».

يثور سؤال مهم على امتداد الوطن العربي: ما الذي يمنع دول جامعة الدول العربية، ودول منظمة التعاون الإسلامي، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتعاون مع منظمة الاتحاد الأفريقي، من التدخّل بكل إمكاناتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لإنهاء العبث والجرائم في السودان؟ ولماذا نستجدي الحلول من أميركا ونحن قادرون على حلّها؟ هذا النمط من الهدن والاتفاقات التي تفرضها أميركا مسار خطير قد يتكرّر في أكثر من بلد عربي. إنه تشجيع صريح على تنفيذ الجرائم والإبادة ضدّ الإنسانية، وذلك عندما تكون النتيجة هي الإفلات من العقاب، والثناء على المجرمين لقبولهم «هدن» أو «اتفاقات» تكرّس أمراً واقعاً ظالماً طاول ضحايا البحر الأحمر، وتفرض هيمنتها على موانئه، حينها ستطوّق الجزيرة العربية بحرياً، بدءاً بوجود إسرائيلي في جزيرة سقطرى اليمنية، مروراً بالسيطرة على موانئ القرن الأفريقي وباب المندب، وصولاً إلى إحكام المرتزق حميدتي، ومن يدعمه، السيطرة على سواحل السودان، حينها لا ينفع الندم على صمتنا، والخاسرون معروفون: دول شبه الجزيرة العربية.

آخر القول، يا عرب، لا تتركوا الشعب السوداني الشقيق تعبث به وبموارده قوى البغي وعبدة المال وطغاة العصر.

(أستاذ جامعي قطري)

الاقتصاد المُشتبَك والمقاوم في فلسطين

علاء الترتير

شكّل الاقتصاد أحد الحقول والآليات الرئيسة التي استخدمتها إسرائيل للسيطرة على الفلسطينيين وإنكار حقوقهم. وتجلّت بعض السمات الأساسية لما يمكن تسميته «اقتصاد الاحتلال» باستخدام الضفة الغربية وقطاع غزّة سوقاً أسيرةً للسلع الإسرائيلية، والتحكّم بالصادرات والعمالة الفلسطينية، وتحقيق الأرباح من صادرات المستوطنات، وسرقة أموال الضرائب الفلسطينية، ونهب الموارد الطبيعية الفلسطينية وبيعها مجدّداً للفلسطينيين، وتشويه البنية الزراعية الفلسطينية، والاستيلاء على الموارد المائية الفلسطينية، وفرض نظام اتحاد جمركي أحادي الجانب مجحف بحقّ الفلسطينيين، على سبيل المثال. ونتيجة عقود من التطبيق المنهجي لهذه السياسات، أصبح الاقتصاد الفلسطيني هشّاً وضعيفاً للغاية، ومحتوى بالقوة من الاقتصاد الإسرائيلي، ويعاني أزمة مزمنة، وفجوةً في الموارد المالية والاقتصادية، تنعكس سلباً على المجتمع والسياسة وأفق النضال التحرّري الفلسطيني، بالرغم من وجود مظاهر الغنى الفردي والإفقار الجماعي.

وتتجلّى بُنى الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على فلسطين في طرائق متعدّدة ومعقّدة، وتُعمل في إطار ما يسمّيه الكاتب «المربّع القبيح» للاستعمار الاستيطاني، والفصل العنصري، والاحتلال، والإبادة الجماعية. ويمكن تصوّر (وتخيّل) أنّ يختلف جذرياً عن النموذج الذي فرضه إطار اتفاقات أوسلو (1993) على الفلسطينيين، وفي ظلّ هذه الحالة الاستعمارية، تأخذ المقاومة الفلسطينية أشكالاً وصوراً متعدّدة، وغالباً ما يجري التركيز في الأشكال السياسية أو المسلّحة منها، ولكنّ الشكل الأساس للمقاومة يحدُث في الحياة اليومية، في صمود الفلسطينيين، وتُجسّد إصرارهم على البقاء في أرضهم أو العودة إليها، رغم محاولات الاحتلال الإسرائيلي تهجيرهم. ويمتدّ هذا الصمود إلى المجال الاقتصادي، وينسفه الكاتب بـ«الاقتصاد المشتبك»، وهو شكل آخر من أشكال «السياسة المُشتبكة». وبموجب هذا الإطار، حلقات الاشتباك إذا أن تواجه التفتّت والشرذمة والقمع أو أن تحمل رؤىً مغايرة وتنفّذ أفعالاً تفضح السلطات، وتقدّم بدائل لما هو قائم وبحاجج كاتب لـ«اقتصاد المُشتبك» يساعدنا في فهم أعمق لآليات مقاومة البنى الاستعمارية للهيمنة الاقتصادية. ومع ذلك، قد لا تكون هذه الأشكال من المقاومة مرئية بما يكفي، خصوصاً في أوقات الإبادة الجماعية والتجويع، ولذلك يجب النظر إليها بوصفها جزءاً من عملية تراكمية تتطلّب قيادةً شرعية وفعّالة، ومؤسّسات تمثيلية وظيفية، ورؤية أوسع ومختلفة، كي تفضي إلى نتائج تحويلية.

أضف إلى ذلك أن مفهومَي «الوكالة» و«الفعالية السياسية - الكرامة» هما في صميم أيّ نقاش يهدف إلى تحقيق تطلعات الفلسطينيين وحقّهم في تقرير المصير ونيل الحرية. وقد قُيّد هذان المفهومان أو جُرّما ضمن الأطر القائمة للهيمنة الاستعمارية، أو حتى ضمن ما تُسمّى «أطر السلام»، التي لم تقدّم خلال العقود الثلاثة الماضية سوى «إطار زائف للسلام». لذلك، فإنّ «الوكالة» و«الفعّالية السياسية - الكرامة»، هما أداتان حقيقيّتان للتمكين، وإذا لم يضمّن الفلسطينيون بأنفسهم هاتين القيمتين في مسار تنميتهم، فلن يفعل أحد ذلك نيابةً عنهم. وعليه، يتطلب التحوّل نحو مسار تنمية قائم على الكرامة مواجهة النموذج القائم منذ 30 عاماً، وهزيمته. ليس لأنه نموذج متقادم فحسب، بل لأنه نموذج مُدمّر، وجذرياً معيب، ولأنه، يومياً، ينتزع من الفلسطينيين قدرتهم على المقاومة والتمتّع بقدراتهم التحويلية. الآن خاصة، بعد عامين من الإبادة الجماعية المستمرّة، يحتاج الفلسطينيون إلى التوجّه نحو نموذج اقتصادي يمكّنهم في نضالهم لمناهض للاستعمار، ويعزّز قدراتهم وإمكاناتهم على المقاومة، وتفكيك بُنى القوة غير العادلة، ومواجهة ظروف القمع والظلم.

نموذج الاقتصاد المقاوم إطار يفهم عملية التنمية بوصفها عملية تراكمية وتكاملية، اقتصادية واجتماعية وسياسية، تسعى أساساً إلى تحرير الإنسان من التبعية والإذلال. وهي عملية تهدف إلى تحرير الإنسان من الفقر وعدم المساواة والخوف والاضطهاد، وتمكينه من فلاحة أرضه، وتوسيع خياراته وقدراته وإمكاناته، بل ضمان سعادته أيضاً. لذلك، فالاقتصاد المقاوم استراتيجيةٌ مضادّةٌ للهيمنة، تتحدّى الوضع القائم، وتقاوم بُنى القوة المهيمنة. إنه شكل مؤسّسي من النضال الاقتصادي يهدف إلى إعادة تنظيم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية انتقالياً، بما يتناغم مع المتطلبات والأهداف السياسية لمسار التحرّر الوطني الفلسطيني. الاقتصاد المقاوم هو استراتيجية للتنمية الاقتصادية ذات بعد سياسي، تدعمها منظومةٌ من القيم والمعايير الاجتماعية. وبطبيعتها، فإنّ الاقتصاد المقاوم له بُعدان: دفاعي وهجومي. إنه درع (صمود) وسلاح (مقاومة) في آن، لأنه جزء من استراتيجية أوسع للمقاومة تهدف إلى إنهاء الاستعمار الإسرائيلي.

بالطبع، هناك قائمة طويلة من المتطلّبات الأساسية والشروط الاستباقية لتحويل هذه الرؤية واقعاً جديداً، ولكن إحداث تحوّل جذري في المجال الاقتصادي يتطلّب شرطين جوهريين: وجود قيادة حقيقية، وفتح مساحات تخطيط وتفكير لجميع الفلسطينيين لتحديد النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة جماعياً. والوقت لفعل ذلك هو الآن، اليوم، وبعد عامين من الإبادة الجماعية، يجب أن يُنظر إلى تبنّي رؤية ونموذج اقتصادي جديد ومختلف بوصفه جزءاً من مسيرة الحرية الفلسطينية.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة عائشة بلحاج ■ منوعات ليلاك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عرام ■ مراسلون نزار فنديك

المكاتب
■ المكتب الرئيسي لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الحمرا ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
■ هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
للإعلانات: alaraby.co.uk/ads